



جمهورية جنوب أفريقيا



مفوضية الاتحاد الأفريقي



مصرف التنمية الأفريقي



الأمم المتحدة

المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

مذكرة مفاهيمية

برنامج أفريقيا للتسجيل وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

”تحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية“

٣ - ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢

ديربان، جنوب أفريقيا

آذار/مارس ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

| | | |
|----------|--|----|
| أولاً - | المعلومات الأساسية والتبرير | ١ |
| ١-١ | برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | ١ |
| ٢-١ | ماذا تحقق منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأول؟ | ٢ |
| ٣-١ | نهج التنفيذ التدريجي | ٤ |
| ٤-١ | عمليات نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وما لها من صلات | ٦ |
| ٥-١ | التسجيل المدني وصلاته بنظم تحديد الهوية الوطنية | ٧ |
| ٦-١ | التسجيل المدني وصلته بالنظم الصحية | ٨ |
| ٧-١ | الصلة بين الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات والمؤتمر الوزاري | ١٠ |
| ٨-١ | لماذا التركيز على التحديات المتعلقة بالهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية؟ | ١٠ |
| ثانياً - | الأساس المنطقي | ١٢ |
| ثالثاً - | الأهداف | ١٢ |
| رابعاً - | الإنجازات المتوقعة | ١٣ |
| خامساً - | إستراتيجية المؤتمر للتنفيذ | ١٤ |
| سادساً - | الأنشطة | ١٥ |
| سابعاً - | منظمو المؤتمر | ١٥ |
| ثامناً - | المشاركون | ١٦ |
| تاسعاً - | المكان والتاريخ | ١٧ |

أولاً - المعلومات الأساسية والتبرير

١ - أُنْعِدَ المُؤْتَمِرَ الأَوَّلَ للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني يومي ١٣ و ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠ بأديس أبابا، إثيوبيا، وسبق انعقاد المؤتمر الوزاري عقد اجتماع تحضيرى للخبراء في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٠ في نفس المكان. وكانت المؤسسات الأفريقية الجامعة المعنية بالأنشطة الإحصائية الفنية، أي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، هي الوكالات الرائدة في تنسيق وإدارة وتنظيم المؤتمر بالاشتراك مع حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، بوصفها الدولة المضيفة للمؤتمر. ووَجِدَ تنظيم المؤتمر دعماً من كل من شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وشبكة القياسات الصحية، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

٢ - واستطاع المؤتمر، بوصفه لقاءً بارزاً، جَمَعَ ما يزيد على ٤٠ وزيراً أفريقياً مسؤولاً عن التسجيل المدني، لمناقشة حالة إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتحديات التي تواجهها والإجراءات المستقبلية. وأجاز المؤتمر قراراً يعالج القضايا الإستراتيجية والسياساتية بشأن إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة (المرفق ١). كما اعتمد أيضاً خطة إقليمية متوسطة الأجل لتنفيذها في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، إضافة إلى تدخلات وأنشطة تهدف إلى التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة.

٣ - ويأتي تنظيم المؤتمر الوزاري الثاني عملاً بقرار المؤتمر الأول الذي طالب بتأسيس مؤتمر الوزراء الأفريقيين كمحفل إقليمي دائم ينظم كل سنتين. وتستضيف حكومة جمهورية جنوب أفريقيا المؤتمر الوزاري الثاني في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

١-١ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٤ - برَزَ البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كضرورة للجمع بين مختلف المبادرات المتعلقة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة ضمن إطار مشترك وموحد للسياسات والدعوة. وهو برنامج إقليمي تم تطويره وفقاً للمعايير والمبادئ والتوصيات الدولية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. كما استند أيضاً إلى الالتزام السياسي والتوجيهات السياسية الصادرة من الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني الذين دعوا إلى إتباع نهج شامل ومتكامل لإصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة.

٥ - ويتمثل الهدف العام للبرنامج الأفريقي في توفير التوجيه الإداري والبرنامجي بشأن البرنامج الإقليمي لإصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وسوف يُقدَّم البرنامج الإقليمي بصفة خاصة التوجيه بشأن الصلات المؤسسية والتشغيلية وتسلسل سير العمل وآليات إدارة النتائج على أشمل وأكمل بحيث تحيط بالجوانب المتعددة التخصصات والقطاعات لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٦ - ويقر البرنامج الأفريقي بالتنوع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلدان الأفريقية وبالتالي الحاجة إلى إتباع نهج لا مركزي لتعزيز وتشجيع المعرفة والإبداع. ويساعد ذلك في مواجهة التحديات المتعلقة بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع مراعاة الخصائص المحددة لكل بلد من البلدان.

٧ - ويستند البرنامج الأفريقي إلى التوجيهات الإستراتيجية الرئيسية التالية: -

- (أ) تعزيز الملكية والقيادة القطرية؛
- (ب) تعزيز التنسيق والتكامل بين سلطات التسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية؛
- (ج) تعزيز النهج المنسقة والمنظمة؛
- (د) تعزيز النهج التدريبية المتكاملة والشاملة؛
- (هـ) تأسيس مننديات إقليمية قوية بشأن السياسات والدعوة؛
- (و) بناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- (ز) تشجيع إقامة الشراكة على المستوى القطري والمستوى الإقليمي؛
- (ح) تعزيز الأمانة الإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨ - ويتناول البرنامج الأفريقي هذه التوجيهات الإستراتيجية والعمليات وآليات الرصد التابعة للمبادرة الإقليمية. ويترك البرنامج القضايا التشغيلية العادية وتفصيلات الأنشطة لخطط المتابعة والخطط متوسطة الأجل، ويركز على التوجيهات المتعلقة بالسياساتية والمبادئ التوجيهية البرنامجية التي تتيح لرسمي السياسات ومدراء البرنامج القيام بأدوار قيادية رائدة على المستويين القطري والإقليمي. كما يركز البرنامج على معالجة القضايا المفاهيمية والبرنامجية الرئيسية ويحاول الموازنة بين مختلف المصالح والتدخلات البرنامجية للجهات المختلفة .

٢-١ ماذا تحقق منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأول؟

٩ - تطورت بذرة المبادرة الإقليمية التي تم زرعها في حلقة العمل الإقليمية المعقودة بتنزانيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لتصبح خطة إقليمية شاملة أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأول حيث تناولت بيانات الوزراء التوجيه السياسي والسياساتي. واعتبر المؤتمر أن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يمثل برنامجاً إنمائياً رئيسياً للمنطقة وحث جميع الشركاء الإنمائيين على دعم المبادرة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وكانت هناك استجابة طاغية من الشركاء الذين قرروا التعاون لدعم تنفيذ البرنامج الأفريقي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بطريقة منسقة كما تم تشكيل فريق رئيسي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والصندوق الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشبكة القياسات الصحية ليقوم بتنسيق تنفيذ قرار المؤتمر بما في ذلك الخطة المتوسطة الأجل التي اعتمدها الوزراء. وطلب المؤتمر أيضاً من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إضفاء الطابع المؤسسي على المبادرة وإنشاء وظيفة فنية وتوفير دعم ملائم من الموظفين لضمان استدامة الجهود المستمرة لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وتعمل أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية حالياً داخل المكتب الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتقوم بجانب أدائها

لوظائفها اليومية بدعم الفريق الرئيسي في تنسيق وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والصندوق الأفريقي للتنمية بتوفير احتياجات الأمانة من الموارد البشرية. وتسترشد التدخلات والأنشطة التي تضطلع بها أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالخطة المتوسطة الأجل. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها في السنتين الماضيتين والأخرى التي يجري العمل على تنفيذها ما يلي:

- (أ) عقد اجتماع لفريق الخبراء بعد انتهاء المؤتمر الوزاري بأديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛
- (ب) إجراء دراسة شاملة حالياً على نطاق المنطقة لتقييم الحالة الراهنة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية شملت جميع الدول الأعضاء، وقدم تقرير أولي أثناء الندوة الأفريقية السابعة لتطوير الإحصاءات؛
- (ج) يجري حالياً وضع دليلين تشغيليين إقليميين بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- (د) يجري التحضير حالياً لوضع أدلة تشغيلية إقليمية أخرى وفقاً للخطة متوسطة الأجل؛
- (هـ) جرى إدماج نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنتديات الإقليمية للإحصاءات. وركزت الندوة الأفريقية السابعة لتطوير الإحصاءات على نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وعالجت الدورة الثالثة للجنة الإحصائية عدداً من القضايا المهمة المتعلقة بالسياسة من منظور إحصائي؛
- (و) تم إنشاء فريق رئيسي إقليمي يعنى بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يضم المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية؛
- (ز) تم إعداد مجموعة المواد المفاهيمية والتقنية والاشترك في مختلف مناقشات للخبراء؛
- (ح) تم إرسال بعثات لتقديم المساعدة التقنية لعدد من البلدان كما تم تقديم خدمات استشارية من خلال القنوات المختلفة؛
- (ط) يجري حالياً وضع نظام لقاعدة بيانات على شبكة الإنترنت لرصد عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- (ي) تم إعداد وثيقة للاتفاق على إقامة الشراكة وتعميمها لكي يوقع عليها الشركاء الإنمائيون الرئيسيون
- (ك) كما تم إعداد دليل إرشادي لتنظيم المؤتمر الوزاري؛
- (ل) جرى تنفيذ أنشطة لتعبئة الموارد في أوقات مختلفة للإشراف على المنتديات الإقليمية المختلفة المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- (م) البدء في تنفيذ الأنشطة التحضيرية لتنظيم المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين.

١٠ - ركزت الأنشطة المضطلع بها منذ صدور المبادرة الإقليمية في منتصف ٢٠٠٩ على زيادة الوعي وتعبئة الالتزامات ووضع أطر مفاهيمية وتشغيلية وتوفير المواد التقنية والمنهجية عملاً بتوجيهات الخطة المتوسطة الأجل والقرار الصادر من المؤتمر الوزاري. ولذلك سوف تركز الأنشطة المخططة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على تعزيز الإنجازات السابقة والإعداد لتنفيذ عمليات على نطاق المنطقة.

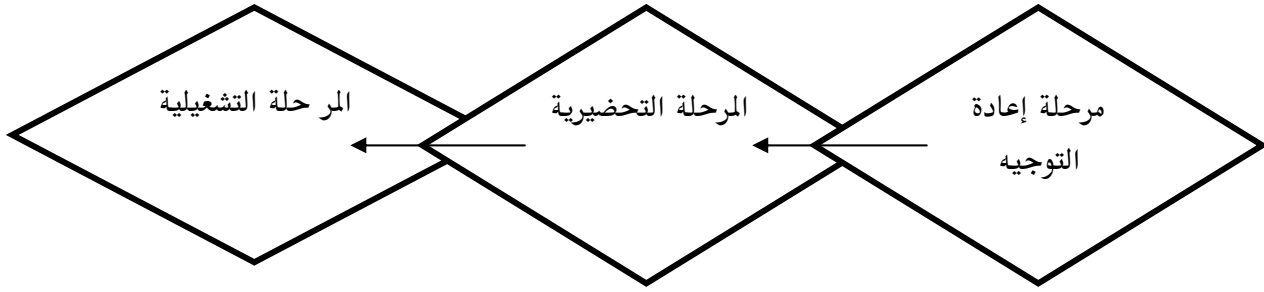
١١ - سوف يتم تقديم تقرير مفصل بشأن كل واحدة من الأنشطة والنواتج ومناقشته أثناء الاجتماع التحضيري للخبراء.

١٢ - عالج الاجتماع المعقود في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ في دار السلام بتنزانيا الذي جمع بين الخبراء في مجال التسجيل المدني وخبراء الإحصاءات الحيوية في المكاتب الإحصائية الوطنية بعض العوقات الرئيسية التي تحول دون تحسين نظم التسجيل المدني في المنطقة. وقام المكتب الإقليمي للإحصاءات عملاً بتوصيات الاجتماع ووفقاً للولاية الممنوحة له من فريق الخبراء بإعداد خطة متوسطة الأجل بالتعاون الوثيق مع مصرف التنمية الأفريقي. وأوكلت حلقة العمل إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي قيادة المبادرة الإقليمية بجانب الشركاء الإنمائيين الرئيسيين الآخرين لضمان التنفيذ والمتابعة الملائمة لتوصياتها.

١٣ - وكانت إحدى المبادرات المهمة هي تنظيم المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني يومي ١٣ و١٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ بأديس أبابا، إثيوبيا. وتشكل الإعلانات الصادرة أثناء المؤتمر الأسس المتعلقة بالسياسة لدفع البرنامج الإقليمي إلى الأمام. وتخدم الخطة المتوسطة الأجل التي أيدتها الوزراء واستكملها الخبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كوثيقة تشغيلية إقليمية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لجميع العاملين وأصحاب المصلحة بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة أفريقيا. وينظر النهج البرنامجي للخطة المتوسطة الأجل من زاويتين هما التدخل على المستوى الإقليمي والعمليات على المستوى القطري مع الشركاء الإنمائيين ولعب دور تحفيزي على كلا الصعيدين. وفضلاً عن ذلك يتمثل التصور البرنامجي للخطة المتوسطة الأجل في رؤية البلدان وهي تقوم بتفعيل نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في انسجام تام مع المبادئ والتوصيات الدولية والتوجيهات الإقليمية .

١٤ - مثلما يتضح من الرسم ١ تم وضع تصور للبرنامج الأفريقي يجري تنفيذه على ثلاث مراحل: مرحلة إعادة التوجيه والمرحلة التحضيرية والمرحلة التشغيلية. وسيتم تطبيق هذا النهج للتنفيذ على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويتوقع أن تنتقل البلدان من مرحلة إلى أخرى حسبما هو مبين في الرسم البياني. كما أنها تحتاج أيضاً لفحص ما إذا كانت نظمها تستوفي شروط كل مرحلة. فعلى سبيل المثال قد يصل أحد البلدان إلى مستوى اكتمال التسجيل بما يزيد على ٩٠ في المائة وإنتاج إحصاءات حيوية من نظم التسجيل المدني ولكنه يعاني من ضعف النظام لتقديم الخدمات مما يتعين عليه بالتالي مراجعة نظامه لتقديم الخدمات واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسينه في المرحلة التحضيرية. كما يتوقع أن يقوم كل بلد بوضع خطته وبرامجه بما يتفق مع هذا النهج للتنفيذ. وسوف يتطلب الانتقال من مرحلة إلى أخرى إنجاز أو تلبية النواتج الرئيسية المتوقعة للمرحلة السابقة. ويتوقع أن توفر هذه التدخلات والأنشطة التدريجية السبل لإدارة ورصد التقدم المحرز في كل واحد من البلدان لتحقيق الأهداف الإقليمية المبينة في الخطة المتوسطة الأجل.

الرسم البياني ١ : التنفيذ التدريجي للبرنامج



١٥ - سوف تساعد النواتج المتوقعة في كل مرحلة على الصعيد الإقليمي في تمكين البلدان ليس فقط في تحقيق الأهداف المبينة في الخطة المتوسطة الأجل ولكن أيضاً في وضع نظم فعالة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والمحافظة عليها. وتركز مرحلة إعادة التوجيه على دعوة المؤسسات المشاركة والتماس التزامها بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويتوقع في هذه المرحلة أن تبتعد مؤسسات التنفيذ من النهج السابقة القائمة على المشاريع والشروع في إتباع نهج شامل لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. واکتملت هذه المرحلة على الصعيد الإقليمي بعقد حلقة العمل الإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في تنزانيا واختتام المؤتمر الوزاري الأول بنجاح وتكوين المنتدى الإحصائي الإقليمي لدعم مبادرة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على النحو الوارد في الاجتماعات المشتركة الأخيرة للندوة الأفريقية السابعة لتطوير الإحصاءات والاجتماع الثالث للجنة الإحصائية الأفريقية في كيب تاون بجنوب أفريقيا. ويتوقع تنفيذ أنشطة مماثلة من قبل كل واحدة من الدول الأعضاء لتنفيذ مرحلة إعادة التوجيه على الصعيد القطري.

١٦ - سوف تركز المرحلة التحضيرية على الصعيد الإقليمي على المبادرات والأنشطة التي تساعد البلدان على الانتقال إلى المرحلة العملية. فهي تتناول إدخال التدابير العملية لتحسين تنمية الموارد التقنية والمؤسسية والبشرية كما تتناول أيضاً النظم الإدارية ومجموعة كبيرة من أنشطة بناء القدرات الضرورية للتشغيل الفعال لتلك النظم. ويتوقع أن تساهم نواتج المؤتمر الوزاري الثاني والندوة الأفريقية الثامنة لتطوير الإحصاءات في هذه المرحلة. كما يتوقع تنفيذ أنشطة مماثلة من جانب كل واحدة من الدول الأعضاء لإكمال المرحلة التحضيرية على الصعيد القطري.

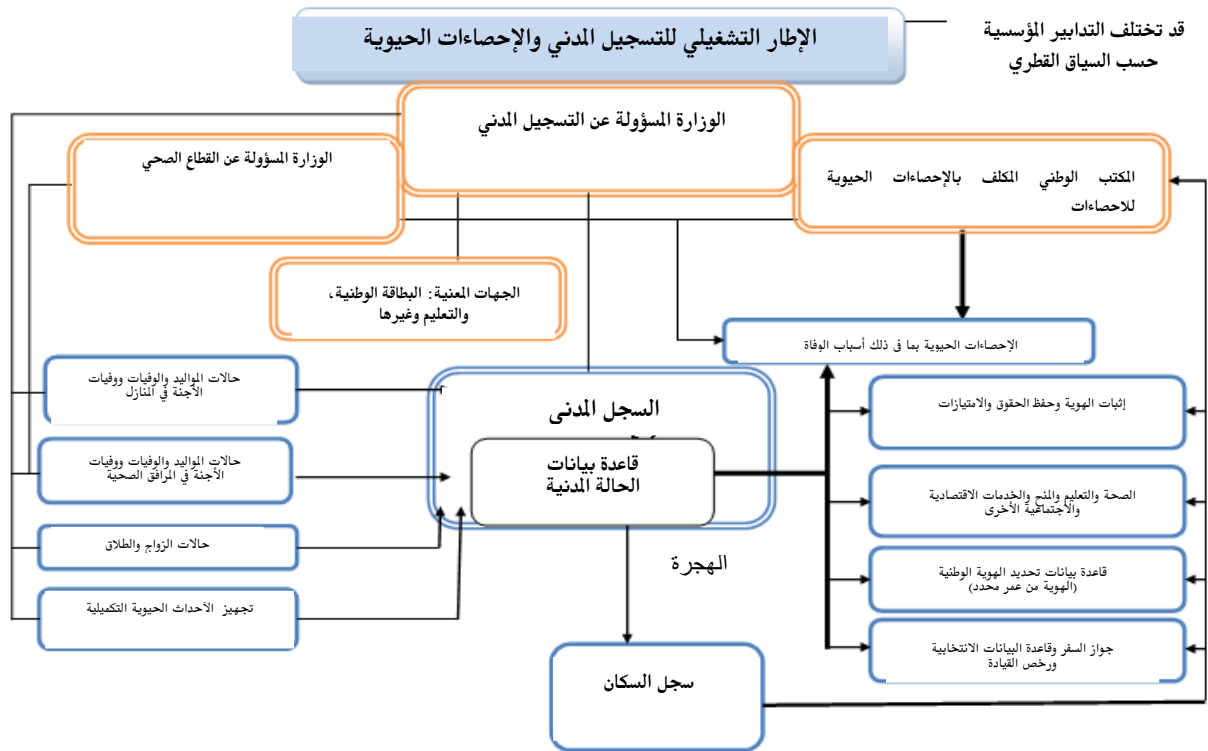
١٧ - وتمثل المرحلة التشغيلية المرحلة الثالثة في تنفيذ البرنامج الأفريقي والتي تشمل تنفيذ خطة العمل ورصد النتائج وتحسين أوجه الكفاءة وصيانة النظام. ويتوقع أن يقوم كل بلد في هذه المرحلة بعرض نتائجه فيما يتعلق بنقل نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى مرحلة الاكتمال المطلوب وتقديم خدمات فعالة. كما يتوقع أن توفر المناقشات والنواتج الصادرة من المؤتمر الوزاري الثاني والندوة الأفريقية الثامنة لتطوير الإحصاءات التوجيه التقني والمتعلق بالسياسة لتنفيذ وإدارة المرحلة التشغيلية على الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٨ - ومن المأمول أن يركز اجتماع الخبراء التحضيري المقرر عقده قبل انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني على دراسة المراحل المختلفة وإعداد إطار عمل تحليلي شامل فضلاً عن خطة طريق يمكن ترجمتها إلى بيان سياساتي يصدره الوزراء.

١٩ - تتأثر الأوضاع والظروف المتعلقة بوقوع أحداث حيوية مختلفة متنوعة اجتماعية وثقافية ودينية. فالوقائع الحيوية يمكن أن تحدث في أماكن مختلفة. وحالات الميلاد والوفاة ووفيات الجنين على سبيل المثال يمكن أن تحدث في المنزل أو داخل المرافق الصحية. وعلى نحو مماثل يمكن أن تحدث حالات الزواج في المؤسسات الدينية أو في المحاكم. بل إن هذه الأحداث تقع في ظل أوضاع مختلفة كالصراعات والحوادث والكوارث الطبيعية. ويتعين إنشاء الهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية واتخاذ الإجراءات العملية لتغطية جميع هذه الأحداث ذات الطابع المتنوع. ومن جهة أخرى يتعين ربط عمليات التسجيل وتقديم الخدمات أثناء الأحداث الحيوية لتتبع الأعمال والإجراءات المنتظمة وأن تهدف إلى إصدار نواتج ذات نوعية جيدة على جميع المستويات.

٢٠ - ويشمل التسجيل المدني التفاعلات القائمة بين الأفراد والأسر والمؤسسات. ويمكن تصور هذه التفاعلات في إطار تشغيلي متكامل وشامل وذلك بتحديد المنتجات والخدمات بوضوح فضلاً عن الوكالات المسؤولة عن تقديمها والجهات المستفيدة من استخدامها. ويتطلب وضع هذا الإطار الشامل إجراء تحليل شامل وتصور واضح للتفاعلات وسير العمل. ويقدم الرسم البياني ٢ إطاراً تشغيلياً كاملاً يبين الصلات المتعددة الأبعاد لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع النظم الأخرى. ويعكس إطار العمل نظاماً للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يتعين أن تتطلع البلدان إلى تحقيقه من أجل الحصول على تسجيل كامل للأحداث الحيوية والاحتفاظ بنظام فعال لتقديم الخدمات ضمن سياق اجتماعي واقتصادي وثقافي محدد. ويبين إطار العمل التطلعات القارية في حث كل واحدة من الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف والمقاصد المبينة في الخطة المتوسطة الأجل. وبالتالي يتوقع من البلدان اعتماد إطار العمل المقترح الذي سيعكس التزامها بدعم تنفيذ البرنامج الإقليمي.

الرسم البياني ٢ : النظام المكتمل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والخدمات والصلات المتعددة القطاعات



٥-١ التسجيل المدني وصلاته بنظم تحديد الهوية الوطنية

٢١ - مع تزايد الشواغل الأمنية الدولية في السنوات الأخيرة يحاول المزيد من البلدان تشديد نظمها الأمنية الداخلية والخارجية. وتميل البلدان باستمرار إلى تنفيذ نظم وطنية لتسجيل الهوية كأحد التدابير لتحقيق ذلك الهدف. وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً تحفيزياً في تنفيذ هذه النظم. وساهمت قواعد بيانات الهوية الإلكترونية في إيجاد فرص جديدة لتعزيز الحكومة الإلكترونية التي تشمل تقديم الخدمات لمختلف البرامج الحكومية كالصحة ومعاشات كبار السن الخ. وتعمل بعض البلدان لإصلاح قوانينها لتوفير الحماية القانونية للسجلات الرقمية وحفظها. وبقدر التعقيد الذي تتميز به هذه النظم فإن أسبقية النظام الكامل للتسجيل المدني وضمان اكتمال نظام للهوية الوطنية لا تزال بحاجة للاعتراف بها وفهمها من قبل كثير من البلدان. وتبرز الحاجة لوضع عمليات وبروتوكولات واضحة لإدراج التقارير واسترجاعها من قاعدة البيانات. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي إقامة رابطة عضوية بين قاعدة بيانات تحديد الهوية الوطنية ونظام التسجيل المدني. وسوف يعرض المؤتمر بعض التجارب الناجحة لبعض البلدان كما سيناقش التحديات القائمة في هذا المجال.

٢٢ - يلعب القطاع الصحي دوراً حاسماً وقيماً في تحسين نظم التسجيل المدني ولاسيما فيما يتعلق بالمواليد وحالات الوفيات وتسجيل أسباب الوفاة. ولا يقتصر النظام الصحي على تسهيل تسجيل الأحداث في نظام التسجيل المدني من خلال آلياته المؤسسية كالمؤسسات الطبية وعمال توفير الخدمات الصحية فحسب ولكنه يستفيد أيضاً من سجلات التسجيل المدني والبيانات المجمعّة بناءً على هذه السجلات.

٢٣ - وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الابتكارية المحتملة التي يمكن للبلدان اعتمادها لتحسين فرص التوسع في خدمات التسجيل في إقامة صلات مؤسسية مع الشبكة القائمة لتقديم الخدمات الصحية. إذ يقوم العمال الصحيون بتقديم العديد من الخدمات كتوفير الرعاية السابقة للولادة والرعاية اللاحقة للولادة وخدمات التحصين في منازل المستفيدين ويتواجدون في أقرب أماكن لوقوع الأحداث كحالات الوفيات والمواليد ولذلك يستطيع هؤلاء العمال الصحيون أن يخدموا كوسطاء بين الأسر ومراكز التسجيل. كما يمكن إنشاء آلية مؤسسية تربط النظامين بالعمليات والبروتوكولات المحددة بشكل ملائم للإبلاغ عن هذه الأحداث.

٢٤ - يوضح الدليل الإرشادي للأمم المتحدة^١ الأهمية الكبيرة لسجلات المواليد في القطاع الصحي على النحو التالي: تبدأ برامج الصحة العامة للرعاية اللاحقة للولادة للأم والطفل عادة من لحظة تسجيل المواليد والفهارس المماثلة للمواليد وبالإضافة إلى الدور القانوني لسجلات المواليد ربما كان ذلك أهم استخدام يمكن الاستفادة فيه من سجلات المواليد. وعلى نحو مماثل يساعد سجل الوفيات في تعزيز فعالية الخدمات الصحية. ^٢ "كما تعتمد برامج السيطرة على الأمراض المعدية داخل الأسرة وفي المجتمع المحلي على التقرير المتعلق بتسجيل الوفيات لتنفيذها. فعلى سبيل المثال ربما يمكن اتخاذ التدابير لمعرفة حالات السل داخل الأسرة عند تسجيل وفاة أحد أفراد هذه الأسرة بسبب ذلك المرض. وفي المناطق التي تم فيها استئصال الأمراض الوبائية فإن حدوث الوفاة نتيجة لتلك الأسباب سوف يحرك سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى كشف جميع الاتصالات المحتملة والتي قد يكون المتوفى قام بها أثناء مرضه^٣".

٢٥ - وترتبط المبادرة الإقليمية لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بشكل واضح بأهداف وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل^٤ والتي أنشئت بناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق عملية تحديد أفضل الترتيبات المؤسسية الدولية الفعالة للإبلاغ والإشراف والمساءلة العالمية بشأن صحة المرأة والطفل. واستند عمل اللجنة على الحق الأساسي لكل امرأة وطفل في الحصول على أعلى المستويات الصحية وعلى

^١ دليل أساليب الإحصاءات الحيوية، الأمم المتحدة، ١٩٥٥

^٢ المرجع نفسه

^٣ التقرير الختامي للجنة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة الأم والطفل. خدم في عضوية اللجنة زعماء من مختلف الهيئات ذات المصلحة كالحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع الأكاديمي بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة. واشترك في رئاسة اللجنة كل من معالي جاكاي مريشو كيكواني رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ومعالي استيفان هاربر رئيس وزراء كندا. وكان نائب الرئيس هو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. واشترك في مفوضية اللجنة وزراء الصحة في كل من السنغال وإثيوبيا ورواندا. وقدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى مؤتمر جمعية الصحة العالمية في أواخر أيار/ مايو ٢٠١١.

الأهمية الحيوية لتحقيق المساواة في مجال الصحة. وللوصول إلى هذه الأهداف قدمت اللجنة عشر توصيات ذات أولوية تتعلق التوصية الأولى من بينها بالتسجيل المدني وكان نصها كالآتي:

” الأحداث الحيوية: أن تقوم جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥ باتخاذ خطوات مهمة لإنشاء نظام لتسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة وتشغيل نظم فعالة للمعلومات الصحية لجمع البيانات الواردة من المرافق والمصادر الإدارية والمستخلصة من الدراسات الاستقصائية“.

٢٦ - استعرض تقرير اللجنة باستفاضة حالة نظم التسجيل المدني وأجرى تحليلاً لها في العالم النامي فضلاً عن دراسة آثار التسجيل غير الملائم للمواليد والشهادات المتعلقة بأسباب الوفاة على نتائج الرصد واتخاذ تدابير تتعلق بالمساءلة في القطاع الصحي بشكل عام. ويختتم التقرير قائلاً ” لا تكون هناك مساءلة بدون توفر معلومات وبيانات صحية مأمونة ويمكن الحصول عليها في الوقت الملائم. كما أن البلدان الحائذة عن المسار في مجال صحة المرأة والطفل لا يتوفر لها سوى أضعف النظم للتسجيل المدني“ وكانت الدكتورة مارغريت شان المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية قد طلبت من جميع الشركاء تقديم الدعم للبلدان ومنح الأولوية لتعزيز نظم التسجيل المدني وأكدت أن ”توفر المعلومات الصحية المأمونة في الوقت المناسب يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد المساءلة. ويعتبر توفر هذه المعلومات المأمونة على المستوى القطري عاملاً حاسماً لقياس ورصد النتائج. ويجب أن تكون إحدى أولوياتنا القصوى هي الاستثمار في مساعدة البلدان في بناء القدرات اللازمة للحصول على هذه المعلومات الصحية أي منحها الموارد المالية والتقنية اللازمة لرصد حالات المواليد وأسباب الوفيات وتحقيق ثروة بشأن المساءلة اللازمة لإنقاذ الأمهات والأطفال من الموت“. ويركز التقرير على ضرورة الالتزام السياسي والاستثمار طويل الأجل في وضع التسجيل المدني لتوفير بيانات دقيقة ومأمونة بشأن السجلات الفردية والإحصاءات الحيوية.

٢٧ - ويشمل عمل اللجنة مبادئ المساءلة الرئيسية التالية التي تنسجم مع الأهداف الإستراتيجية للمبادرة الإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية:

(أ) التركيز على القيادة والملكية الوطنية للنتائج؛

(ب) تعزيز قدرات البلدان على الرصد والتقييم؛

(ج) تخفيف عبء الإبلاغ بتوحيد الجهود مع النظم التي تستخدمها البلدان لرصد وتقييم استراتيجياتها الصحية الوطنية؛

(د) تعزيز وتوحيد الآليات الدولية القائمة لرصد التقدم المحرز في جميع الالتزامات المعلنة.

٢٨ - تم قبول فكرة تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة أفريقيا بوصفها تحدياً إنمائياً يحتاج لمعالجته على أعلى المستويات السياسية لاتخاذ القرار. وتبذل القارة الجهود لوضع الهياكل التقنية والمؤسسية والسياسية والتشاركية اللازمة موضع التنفيذ لتطوير البرنامج الإقليمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. كما يجري إتباع نهج

شامل وموحد في تلبية الطلبات المختلفة وخدمات التسجيل المدني في القطاع الصحي والقطاعات الاجتماعية الأخرى. وبالتالي يتعين دمج أهداف وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإعلام والمساءلة بشأن صحة المرأة والطفل في منطقة أفريقيا مع المبادرة الإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. كما يتوقع أن يجري المؤتمر الوزاري الثاني مناقشات ويقدم توجيهات تتعلق بالسياسة في مجال آليات واستراتيجيات التنفيذ لدمج المبادرة العالمية المعنية بالإعلام والمساءلة بشأن صحة المرأة والطفل في المبادرة الإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مما يقود إلى الربط العضوي بين نظم التسجيل المدني والنظم الصحية. وسيتم عرض بعض النماذج الجيدة في أفريقيا أثناء المؤتمر فضلاً عن مناقشة التحديات المتعلقة بإقامة هذه الصلات.

٧-١ الصلة بين الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات والمؤتمر الوزاري

٢٩ - وفقاً لتوصية المؤتمر الوزاري الأول أنصب تركيز الندوة الأفريقية السادسة لتطوير الإحصاءات التي انعقدت في القاهرة بمصر في الفترة من ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الندوات الخمس التالية. ويتوقع أن توفر الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات والمؤتمر الوزاري مدخلات إلى كل منهما. وتقرر عقد المؤتمر كل سنتين في حين تنعقد الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات كل عام. وإحداث الأثر المطلوب وتنسيق المبادرات المختلفة يتوقع توحيد المنتدبين الإقليميين اللذين يعينان بالموضوع ذاته على الأقل على مدى فترة السنوات الخمس التالية. وبناء عليه يتوقع الجمع بين عمل الندوة الأفريقية السابعة لتطوير الإحصاءات واجتماعات المتابعة مع مؤتمر الوزراء. وقد تقرر بدء ممارسة الربط بين المنتدبين الإقليميين ابتداءً من الندوة السابعة لتطوير الإحصاءات والاسترشاد بخارطة طريق شاملة.

٣٠ - يبدأ الربط بين المنتدبين من الناحية الفنية باختيار وتحديد مجالات ومواضيع التركيز للاجتماعات. وبناء عليه فإن المقترحات والمواضيع أو مجالات التركيز للندوة الأفريقية ومؤتمرات الوزراء الأفريقيين قد جرى استعراضها أثناء اجتماع فريق الخبراء المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الذي انعقد في أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وقد أُقترح أن يتقاسم الاجتماعان مجال التركيز عندما تتداخل سنة انعقاد الندوة مع سنة انعقاد المؤتمر وبالتالي سوف يكون للندوة الأفريقية والمؤتمر الوزاري نفس مجال التركيز في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ وتم تأييد الاقتراح من قبل اجتماع فريق الخبراء كما تم إثراؤه بالمشاورات التي جرت مع الشركاء الإنمائيين. ويتوقع تأييد المواضيع المقترحة من قبل الوزراء في مؤتمرهم الثاني "المرفق ٤".

٣١ - سيكون من المهم الاعتراف بالترابط الذي يميز مجالات التركيز وضرورة مناقشة جميع جوانب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع ترجيح مجال التركيز المتعلق بالوقت المخصص.

٨-١ لماذا التركيز على التحديات المتعلقة بالهيكل الأساسية المؤسسية والبشرية؟

٣٢ - يوفر نظام التسجيل المدني الوثيقة القانونية الأساسية التي تساعد الأفراد على تحسين هويتهم ووطنيتهم والمطالبة بمختلف حقوقهم وامتيازاتهم الفردية. ومع ذلك فإنها لا تعتبر في معظم البلدان سوى مصدر لحالات الميلاد

والوفاة والزواج والطلاق فقط ولا شيء خلاف ذلك. وتعتبر مؤسسات التسجيل المدني في معظم البلدان ببساطة فروعاً إدارية داخل الهياكل الحكومية. ولكن يجب الاعتراف بأن التسجيل المدني مرتبط بالإدارة الرشيدة. كما أن مساهمته في إنشاء نظام إداري حديث ومسؤول في البلاد هي أمر لا جدال فيه ويعتمد رصد الحالة المدنية للأفراد وإدارة الرصيد البشري في البلاد على وجود قاعدة بيانات وطنية منظمة إلكترونياً لنظام تسجيل مدني مأمون. كما أن التسجيل المدني يجب أن يمثل برنامجاً إنمائياً لأفريقيا بسبب قيمته كمصدر للديناميات السكانية والمؤشرات الاجتماعية والديمقراطية الأساسية بما في ذلك إنتاج العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - تم إنشاء معظم الهياكل الأساسية للتسجيل المدني في معظم البلدان الأفريقية دون اعتبار للأهداف والخدمات المتعددة التي توفرها نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الواردة آنفاً. وبالرغم من الدور المهم الذي يلعبه التسجيل المدني في مختلف القطاعات والبرامج الإنمائية الوطنية وشبه الوطنية، فإن مكاتب التسجيل المدني في معظم البلدان توجد في أطراف النظام الإداري. ويصدق الشيء نفسه على الإحصاءات الحيوية. فمعظم المكاتب الإحصائية الوطنية تعامل جمع الإحصاءات الحيوية كنواتج فرعية للنظام الإداري دون منح الاهتمام اللازم لعلاقتها بعمليات وإدارة نظم التسجيل المدني. ونظراً لأن نظام التسجيل المدني لا ينتج الإحصاءات الحيوية اللازمة فقد ابتعدت عنه المكاتب الإحصائية الوطنية بمرور الزمن. وفي العديد من البلدان أوقفت مشاركتها في النظام وبحثت عن طرق بديلة للحصول على الإحصاءات الحيوية. وشمل ذلك جمع البيانات من خلال المسوح والتعدادات الديمغرافية وكذلك باستخدام طرق غير مباشرة لحساب مختلف المعدلات الحيوية "ولاسيما من التعدادات" وفي الوقت ذاته استمرت مكاتب التسجيل المدني في هذه البلدان تدير نظام التسجيل المدني كجزء من الإدارة العادية، وفي بعض الحالات تتناسى تماماً حقيقة أن الإحصاءات الحيوية تمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام. ونتيجة لذلك تتسم الهياكل الأساسية البشرية والمؤسسية لكل من التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة حالياً في معظم البلدان بعدم الكفاءة في تلبية متطلبات المبادرة الإقليمية لتحقيق النتائج المتوقعة.

٣٤ - مثلما تم عرضه سابقاً، فإن المبادرة الإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية قد أعدت لبدء المرحلة التشغيلية على الصعيد الإقليمي أثناء المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين. ويعتبر إصلاح وتحسين إدارة الموارد المؤسسية والبشرية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أهم عمل انتقالي من أجل نقل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى المرحلة التشغيلية. وكانت الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات قد قررت في دورتها الأولى المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية منح الأولوية للمشاكل والتحديات المتعلقة بالهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية بوصفها مجال التدخل الرئيسي الذي يتعين معالجته في معظم البلدان على نطاق المنطقة وعلى نحو مماثل فإن المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين الذي سيركز على نفس الموضوع يتوقع منه أن يعالج القضايا السياسية والقضايا الأخرى التي سوف تساعد في التعجيل بإحراز النتائج المخططة على المستويين الإقليمي والقطري.

ثانياً – الأساس المنطقي

٣٥ - أوصى المؤتمر الوزاري الأول أثناء مداولاته بإضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء ليكون محفلاً إقليمياً دائماً يجتمع كل سنتين وبالتالي يتوقع عقد المؤتمر الوزاري الثاني بجمهورية جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٢. ويكمن الأساس المنطقي لتنظيم المؤتمر الوزاري الثاني في تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- (أ) استعراض التقدم المحرز منذ الاجتماع الأول؛
- (ب) مواصلة المبادرة؛
- (ج) تحديد استراتيجيات التدخلات والعمليات على المستوى القطري؛
- (د) توفير التوجيهات السياسية من أجل الشراكات المستقبلية.

ثالثاً – الأهداف

٣٦ - نوقشت المبادرة الإقليمية لإصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا من خلال نهج شامل ومتكامل أثناء حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بالتسجيل المدني المعقودة بتنزانيا في عام ٢٠٠٩. وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل الإقليمية هو زيادة الوعي والاعتراف بالحاجة إلى تعبئة الالتزام السياسي من الحكومات الوطنية. وينبغي ملاحظة أن أحد المعوقات الرئيسية لتحقيق المبادرات والتدخلات السابقة في مجال التسجيل المدني هو أنها كانت تقوم إلى حد كبير كوظيفة إحصائية واستبعدت مشاركة الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني في عملية تحسين النظام. واستدعى التحول في المنهج من أجل إصلاح نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إشراك رسمي السياسة الوطنيين رفيعي المستوى وهيئات اتخاذ القرار. ومثل الاجتماع الوزاري الأول الذي نجح في جمع ما يزيد على أربعين وزيراً مسؤولاً عن التسجيل المدني أولى الخطوات في الاتجاه الصحيح لإصلاح العملية. وحدد مؤتمر الوزراء الأفريقيين البرنامج الإقليمي وأعلن أن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تمثل تحدياً إنمائياً للقارة. وكانت جميع هذه التطورات تشكل جزءاً من أنشطة المرحلة التحضيرية للمبادرة الإقليمية الجديدة في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٣٧ - مثلما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا لا يمكن تحقيقه إلا ببذل جهود منسقة وموحدة على المستويين تشمل التدخلات على الصعيد الإقليمي وتنفيذ العمليات على المستوى القطري. وفي جميع هذه العمليات يتوقع أن يقوم الشركاء الإنمائيون بدور تحفيزي بتوفير الدعم على مختلف المستويات.

٣٨ - يتمثل الهدف العام للمؤتمر الوزاري الثاني في تعبئة البلدان من أجل الانتقال إلى المرحلة التشغيلية. وتتوقع المبادرة الإقليمية أن ينفذ كل واحد من البلدان برامج الإصلاح الأساسية وإكمال بعض الأنشطة التحضيرية الضرورية. فعلى سبيل المثال يتوقع أن تجري البلدان دراسات تقييمية شاملة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تقوم بناء

على نتائجها باستعراض إطار عملها القانوني وإعداد خطة شاملة واتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة التحديات البشرية والمؤسسية المنتظمة في مجال الهياكل الأساسية.

٣٩ - تتمثل الأهداف المحددة للمؤتمر فيما يلي :

- (أ) استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الوزراء؛
- (ب) دعوة البلدان إلى مواجهة التحديات البشرية والمؤسسية في مجال الهياكل الأساسية؛
- (ج) دعوة البلدان إلى إدماج عمليات وخدمات التسجيل المدني في نظم إدارة المعلومات الصحية ونظم الهوية الوطنية؛
- (د) تحديد استراتيجيات للتسجيل بإكمال المرحلة التحضيرية في جميع البلدان الأعضاء؛
- (هـ) تحديد إستراتيجيات لرصد التقدم المحرز وإنشاء آليات لاتخاذ التدابير المتعلقة بالمساءلة على أعلى المستويات.

رابعاً - الإنجازات المتوقعة

٤٠ - يتوقع أن يحقق المؤتمر الإنجازات الرئيسية الأربعة التالية :

- (أ) تعزيز التزام الحكومات الوطنية بتنفيذ المرحلة التشغيلية: يتوقع أن يناقش الوزراء الاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بالسياسة التي يتعين اتخاذها للتسجيل بإكمال مختلف الأنشطة التحضيرية في كل واحدة من الدول الأعضاء من أجل الدفع بالمرحلة التشغيلية إلى الأمام. كما يتوقع أن توفر نتائج الدراسة الإقليمية لتقييم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية معلومات أساسية عن حالة نظم التسجيل المدني والثغرات الموجودة لدى كل دولة من الدول الأعضاء؛
- (ب) تعزيز الالتزام بنظام الرصد وتخصيص الموارد القائم على النتائج: يلتزم مختلف الشركاء الإنمائيون بدعم المبادرة الإقليمية سواء عن طريق قنوات إقليمية أو على نحو مباشر بتقديم الدعم للبلدان. ويتوقع أن يناقش الوزراء والشركاء الإنمائيون أثناء المؤتمر تنسيق وتوحيد نظم إدارة الموارد القائمة على النتائج وتوفير التوجيهات المتعلقة بالسياسة بشأن أكثر الطرق فعالية في التنفيذ؛
- (ج) إنشاء آلية إقليمية للرصد والمساءلة: يتوقع أن ينشئ المؤتمر لجنة إقليمية رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات تقوم برصد التقدم المحرز واتخاذ التدابير الملائمة المتعلقة بالسياسة للمساعدة في استمرار المساءلة بشأن النتائج على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتوقع اختيار أعضاء اللجنة الوزارية الإقليمية من مختلف الوزارات المعنية بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وسيتم اختيار الأعضاء أساساً من الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني والوزراء المسؤولين عن الإحصاءات القومية ووزراء الصحة. وسيقوم خبراء من الدول الأعضاء بتقديم اقتراحات بشأن صلاحيات اللجنة الوزارية الإقليمية المعنية بالرصد والمساءلة وتكوينها وعدد أعضائها؛

(د) تأييد القرارات والتوصيات: يتوقع أن يقوم المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى بتأييد القرارات والتوصيات التي سوف تساعد في نقل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من مرحلتها الحالية إلى المرحلة التشغيلية في جميع الدول الأعضاء.

خامساً - إستراتيجية المؤتمر للتنفيذ

٤١ - سوف تستند الإستراتيجية في تنظيم مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني على المراحل العملية التالية:

(أ) عقد اجتماع تحضيرى للخبراء: مواصلة للممارسة المتبعة في المؤتمر الوزاري الأول سوف يسبق اجتماع الخبراء التحضيرى الجزء الوزاري للمؤتمر. ويتمثل الهدف الرئيسى في اجتماع الخبراء في إعداد الوثائق التقنية الأساسية وإعداد مشروع أولي بالقرارات والتوصيات التي تصدر من المؤتمر. وسيقوم الخبراء باستعراض وتحليل التقارير المرحلية بناء على الأهداف والمقاصد المتفق عليها والواردة في الخطة المتوسطة الأجل وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسة الصادرة من المؤتمر الوزاري الأول. وستقوم المنظمات الأعضاء في الفريق الرئيسى المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بتسهيل تنظيم اجتماع الخبراء بالاشتراك مع البلد المضيف ومن المتوقع أن يستمر اجتماع الخبراء لمدة ثلاثة أيام؛

(ب) تكوين اللجنة المشتركة لتنظيم المؤتمر: سيقوم الفريق الرئيسى المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بتكوين لجنة مشتركة لتنظيم المؤتمر بالتعاون مع الحكومة المضيضة. وبالإضافة إلى ذلك سيقوم البلد المضيف بتكوين لجنة وطنية تضم جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة التي ستوفر التوجيه لتنفيذ أنشطة المؤتمر؛

(ج) أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: سوف تقوم الأمانة بتوجيه وتنسيق العمليات التقنية التحضيرية للمؤتمر بالتشاور مع الحكومة المضيضة كما ستقوم الأمانة بإعداد مشروع مذكرة مفاهيمية فضلاً عن برنامج العمل والوثائق المفاهيمية والتقنية والتشغيلية، فضلاً عن تقارير Power Point التوضيحية والتقارير المرحلية وتبادلها مع أعضاء الفريق الرئيسى من أجل استكمالها. وستقوم الأمانة بالتعاون مع الحكومة المضيضة والفريق الرئيسى بتوجيه وتنسيق تنظيم الاجتماع التحضيرى للخبراء؛

(د) تعبئة الشركاء الإنمائيين لرعاية مندوبي البلدان: سوف يقوم أعضاء الفريق الرئيسى المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والحكومة المضيضة بالاتصال بالشركاء والمانحين المحتملين لتعبئة الدعم لرعاية مندوبي البلدان للمشاركة في اجتماعي الخبراء والوزراء؛

(هـ) تأييد القرارات والتوصيات: سوف يقوم المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى أساساً باستعراض مشاريع القرارات والتوصيات التي أعدها الخبراء والتي يتوقع أن تساعد في توجيه النظم الأفريقية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للسنوات القادمة وتأييدها في النهاية.

سادساً - الأنشطة

٤٢ - يمكن تصنيف الأنشطة ذات الصلة بتنظيم المؤتمر في ثلاث فئات فرعية كمال يلي: الأنشطة السابقة للمؤتمر ومداولات المؤتمر والأنشطة اللاحقة للمؤتمر.

٤٣ - تشمل الأنشطة السابقة للمؤتمر أساساً تنظيم اجتماع الخبراء والقيام بجميع الترتيبات اللازمة في مجال السفر والبروتوكول والترتيبات الإدارية للمشاركين رفيعي المستوى في المؤتمر وسيتم أيضاً استكمال جميع التحضيرات التقنية اللازمة للمؤتمر في هذا الأثناء. وفيما يتعلق بالنواتج بتوقع إصدار الوثائق الرسمية التي ستعرض على الاجتماع الوزاري. كما يتوقع أيضاً تنفيذ الأعمال التحضيرية اللازمة المتعلقة بالسفر والترتيبات الإدارية ذات الصلة بالمشاركين رفيعي المستوى. وستقوم أمانة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وأعضاء الفريق الرئيسي والحكومة المضيقة بتسهيل تنفيذ الأنشطة التحضيرية للمؤتمر. وسيتم تكليف العناصر المختلفة بمهام محددة.

٤٤ - سوف تغطي مداولات المؤتمر الأنشطة التي سيتم تنفيذها أثناء المؤتمر وفقاً لجدول أعماله. وستشمل أعمال المؤتمر في اليوم الأول الافتتاح الرسمي وتقديم تقرير المنظمات الإقليمية بشأن المبادرات والأنشطة المكتملة والمستمرة بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة في السنوات السابقة. كما سيقوم مندوبو بعض البلدان المختارة بالإدلاء ببيانات رسمية سوف تستغرق المداولات التقنية واستعراض التقارير والمناقشة المتعلقة بالقضايا المؤسسية والمتعلقة بالسياسة معظم الوقت المتبقي من اليوم الأول. ويتوقع أن يناقش الوزراء في اليوم الثاني مشاريع القرارات والتوصيات المقترحة وتأييدها.

٤٥ - فيما يتعلق بالأنشطة اللاحقة للمؤتمر ستتم مباشرة إجراءات السفر والترتيبات البروتوكولية المتعلقة بعودة الوفود المشاركة في المؤتمر إلى بلدانها. وكمتابعة لأعمال المؤتمر رفيع المستوى سوف يقوم منظمو المؤتمر وبعض الشركاء الإنمائيين الرئيسيين بتنفيذ عدة أنشطة وفقاً لقرارات وتوصيات المؤتمر. وبناء عليه سيكون نشاط المتابعة الأول للأمانة هو طبع ونشر القرارات والتوصيات وتسهيل طرق تنفيذ نواتج المؤتمر وبالإضافة إلى ذلك ستقوم الأمانة والفريق الرئيسي بإعداد تقرير رسمي لأعمال المؤتمر ونشره لجميع الدول الأعضاء والوفود المشاركة.

سابعاً - منظمو المؤتمر

٤٦ - يتسم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بأهمية خاصة مختلف أصحاب المصلحة العاملين في مجال التنمية البشرية ورفاه الأفراد والمجتمعات وقضايا حقوق الإنسان والقضايا القانونية فضلاً عن المعنيين بالصحة العامة وإصلاحات وإدارة القطاع العام والإحصاءات الديمغرافية والصحية ورصد النتائج والبحوث الإنمائية. فعلى الصعيد الوطني تمثل الوزارات والمؤسسات العاملة على رسم السياسات وتقديم الخدمات في مجال إقامة العدالة وتحقيق اللامركزية في مجالات الإدارة المحلية والصحة والإحصاءات والشؤون الاجتماعية هم أصحاب المصلحة الرئيسيون والقيّمون على النظم. وعلى نحو مماثل تمثل المنظمات والوكالات العاملة في مجال التنمية البشرية وتحقيق الرفاه على الصعيد الإقليمي والعالمي قاعدة

الموارد لتعزيز النظم في المنطقة. وبالتالي يتوقع أن يتم تنظيم المؤتمر بمشاركة ودعم هؤلاء المعنيين الذين سوف يستفيدون من نواتجه أيضاً.

٤٧ - سوف يشترك في تنظيم المؤتمر المؤسسات الأعضاء في الفريق الرئيسي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتي تضم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وشبكة القياسات الصحية إضافة إلى البلد المضيف. فضلاً عن ذلك سوف تقوم الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين الذين يولون أهمية خاصة للتسجيل المدني أو للإحصاءات الحيوية بتقديم الدعم التقني والمالي. وتستضيف حكومة جمهورية جنوب أفريقيا المؤتمر تحت رعاية وزارة الداخلية.

٤٨ - سوف يتم بذل كل جهد ممكن من جانب الحكومة المضيئة لحشد دعم ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين وهم على سبيل المثال لا الحصر وزارات الصحة والمالية والتنمية الاقتصادية وشؤون المرأة وبناء القدرات والتعليم ولجنة حقوق الإنسان والرابطة الوطنية للإحصاءات فضلاً عن المنظمات غير الحكومية البارزة. ويتوقع أن تقوم الوزارات والإدارات المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات والصحة بتوجيه العمليات وتنسيق الأنشطة.

٤٩ - سوف تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والحكومة المضيئة بتوجيه دعوات رسمية للشركاء الإنمائيين الإقليميين والعالميين المحتملين طالبة منهم تقديم دعمهم للمؤتمر ومشاركتهم فيه.

ثامناً - المشاركون

٥٠ - يتوقع أن يساعد المؤتمر الرفيع المستوى في جمع عدد يتراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ مشارك من بينهم ٥٤ وزيراً أفريقياً مسؤولاً عن التسجيل المدني ويتوقع افتتاح المؤتمر رسمياً بواسطة أحد المسؤولين رفيعي المستوى في جمهورية جنوب أفريقيا. وسيقوم كل من وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير الداخلية لجنوب أفريقيا بإلقاء بيان ترحيبي وتقديم ملاحظات في المؤتمر. كما يتوقع أن يدلي وزراء الصحة والتخطيط والمالية المدعوون من بعض بلدان أفريقية مختارة بتقديم بيانات رئيسية أثناء المؤتمر وتشمل قائمة المشاركين:

(أ) سيدعى جميع الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن نظم التسجيل المدني في ٥٤ دولة عضو لحضور المؤتمر كما سيدعى لحضور المؤتمر رؤساء مكاتب الإحصاءات الوطنية والمسجلون العموميون في جميع الدول الأعضاء؛

(ب) سيحضر اجتماع فريق الخبراء أيضاً بعض كبار الخبراء المختارين في مجال التسجيل المدني من مختلف مكاتب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كما سيحضر المؤتمر الوزاري بعد ذلك؛

(ج) سوف يحضر المؤتمر وزراء الصحة والتخطيط والمالية في بعض البلدان المختارة فضلاً عن الخبراء من القطاع الصحي في بعض البلدان؛

(د) سوف يُدعى إلى حضور المؤتمر ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية العاملون في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

(هـ) سوف يُدعى لحضور حفل افتتاح المؤتمر السفراء الأفريقيون المقيمون في جنوب أفريقيا وممثلو منظمات الأمم المتحدة الإقليمية ومدراء مكاتب الأمم المتحدة القطرية وممثلو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالتسجيل المدني؛

(و) سوف يُدعى للمؤتمر جميع المهتمين من الشركاء الإنمائيين؛

(ز) سوف تدعى بعض البلدان المختارة من المناطق الأخرى لعرض تجاربها؛

(ح) سوف يشارك في المؤتمر أيضا ممثلون لمنظمات دون إقليمية ورابطات مهنية ومؤسسات تدريبية ومنظمات المجتمع الأكاديمي وبعض الإحصائيين الشبان.

٥١ - ستضم قائمة المشاركين في اجتماع الخبراء عدداً يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ خبيراً يمثلون بعض البلدان الأفريقية المختارة والمؤسسات التدريبية الإقليمية وبعض المنظمات الإقليمية والدولية المختارة فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية. وستقوم، أمانة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بمساعدة الفريق الرئيسي بتحديد المشاركين وعمل الترتيبات المتعلقة بتمثيلهم.

تاسعاً - المكان والتاريخ

٥٢ - سوف يعقد المؤتمر في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. وسيعقد مؤتمر الوزراء يومي ٦ و ٧ أيلول/ سبتمبر. وسوف يسبق ذلك مباشرة اجتماع الخبراء التحضيري في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

المرفق ١ : بيان الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

- ١ - نحن، الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، في يومي ١٣ و ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠ في إطار أول مؤتمر على الإطلاق تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي.
- ٢ - نقر بأن موضوع مؤتمرنا الأول ” تحسين معلومات الأحوال المدنية لإيجاد إدارة عامة فعالة وإنتاج إحصاءات حيوية لرصد التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا“ هو موضوع هام وجيد التوقيت خاصة فيما يتصل بالإسهام في تحقيق تنمية أفريقيا وتحسين تقديم الخدمات العامة لشعبنا.
- ٣ - ونعرب عن اقتناعنا بأهمية التسجيل المدني بالنسبة للسياسات العامة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحقوق الطفل وباعتباره أساساً للإحصاءات الحيوية الموثوق بها.
- ٤ - ونقر أيضاً بأهمية ودور المعلومات المتأتية عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالنسبة لتنفيذ الإطار الإستراتيجي الإقليمي لبناء القدرات في مجال الإحصاءات في أفريقيا وخطة عمل مراكز للإحصاءات وللترويج للميثاق الأفريقي للإحصاء.
- ٥ - بيد أننا نلاحظ مع القلق أنه على الرغم من أهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ورغم رغبتنا عن الجهود المبذولة حالياً لتحسينها فإن معظم بلداننا لا زالت تنقصها النظم الشاملة والوافية والقابلة للتطبيق.
- ٦ - ونؤكد الحاجة إلى استجابات قوية على صعيد السياسات العامة بما يشمل التصدي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كجزء من الإصلاحات الجارية حالياً في بلداننا.
- ٧ - نحيط علماً بالتوصيات الصادرة عن حلقة العمل الإقليمية المعقودة في تنزانيا عام ٢٠٠٩ بشأن تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، والدورة الثانية للجنة الأفريقية للإحصاء واجتماع فريق الخبراء المنعقد في أديس أبابا للتحضير لهذا المؤتمر بغرض تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا .
- ٨ - ونلاحظ أن التحدي المطروح أمامنا الآن يتمثل في مواصلة تعبئة وحفز القيادة والالتزام السياسي لتحسين هذه النظم. وفي هذا الصدد نؤيد تأييداً كاملاً التوصيات التي أصدرها خبراءنا بشأن استراتيجيات تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية . وفي ضوء هذه التوصيات عقدنا العزم على ما يلي:

٨-١ اتخاذ التدابير الملائمة على صعيد السياسات بما يكفل تيسير تنفيذ الخطط والبرامج والمبادرات الرامية إلى إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وصولاً إلى تعميم التسجيل وشموله آخذين في الاعتبار الظروف الخاصة ببلداننا. وفي هذا الصدد عقدنا العزم على إدماج عمليات نظم التسجيل المدني

والإحصاءات الحيوية في استراتيجياتنا الوطنية لتنمية الإحصاءات والبرامج والخطط الوطنية الأخرى بما يشمل زيادة تنسيق الأنشطة بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد القطري والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

٢-٨ سن القوانين والسياسات التي تكفل إلزامية تسجيل الأحداث الحيوية التي تحدث في بلداننا في حينها مع ضمان توفير سبل وصول جميع الأفراد إلى هذه النظم على قدم المساواة. وفي هذا الصدد نلتزم بمراجعة وتحديث قوانيننا الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتشريعات الإحصائية بما يتماشى مع التوصيات والمبادئ الأساسية الدولية والإقليمية، وبتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لهذا الغرض.

٣-٨ تكثيف حملات التوعية بشأن عمليات وأهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لكفالة أن تؤدي هذه النظم دورها على الوجه الأكمل.

٩ - نقر بأهمية الشراكات وبناء القدرات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي هذا الصدد نناشد:

١-٩ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن شركاء التنمية الآخرين، الاستمرار في دعم جهودنا في مجال بناء القدرات وتعبئة الموارد.

٢-٩ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء تقييم للنظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية واستكمال مشروع الخطة الإقليمية متوسطة المدى والمبادئ التوجيهية ورفع تقرير بذلك للدورة القادمة للمؤتمر الوزاري.

٣-٩ الندوة الأفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات التي ركزت حتى الآن على تعبئة أفريقيا للمشاركة بصورة شاملة في دورة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن، أن تركز على وجه الأولوية على تعبئة طاقات أفريقيا لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٤-٩ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظر في إنشاء وظيفة فنية بالمركز الأفريقي للإحصاءات خاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع دعم وظيفي ملائم للمركز لضمان استدامة الجهود الجارية في مجال تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

٥-٩ الجامعات ومؤسسات التدريب الإحصائي والديمغرافي الوطنية والإقليمية، العمل على إعداد أو تعزيز المناهج الملائمة التي تستهدف بناء القدرات وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

٦-٩ القطاع الصحي ، مواءمة النظام الصحي مع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بغية تحسين التنسيق وتقاسم البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات وأسباب الوفاة مع المكاتب الإحصائية الوطنية وهيئات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٧-٩ شعبة الأمم المتحدة الإحصائية وشبكة القياسات الصحية وغيرها من شركاء التنمية تعزيز دعمهم للمبادرات والبرامج الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد الإقليمي والوطني ، بما في ذلك مواءمة مساعداتهم وفقاً لذلك.

١٠ - وأخيراً نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي النظر في إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بحيث يصبح منبراً إقليمياً دائماً يجتمع كل سنتين لمناقشة وتقييم المسائل السياسية والمسائل المتصلة برسم السياسات بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

١١ - ونشكر حكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لاستضافة هذا المؤتمر الناجح. ونثني بوجه خاص على معالي وزير العدل ، سعادة السيد برهان هايلو، لدوره القيادي في هذا المسعى الرامي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. ونعرب عن امتناننا بصفة خاصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشعبة الأمم المتحدة الإحصائية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشبكة القياسات الصحية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتنظيم هذا المؤتمر الهام.

صدر في أديس أبابا، إثيوبيا في يوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠ .

المرفق ٢: القطاعات والخدمات الرئيسية التي تتأثر بعدم اكتمال نُظم التسجيل المدني

يترتب على غياب نُظم التسجيل المدني الشاملة والكاملة آثار متعددة الأوجه على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد من البلدان. وتشمل القطاعات والخدمات الرئيسية التي تتأثر من جراء غياب نُظم التسجيل المدني الشاملة والكاملة ما يلي:

١' خدمات الإدارة العامة:

- إنشاء هويات الأفراد (الاسم، وتاريخ ومكان الميلاد،...)
- إنشاء المواطنة ورصدها؛
- تنفيذ النظم الوطنية لتحديد الهوية؛
- تحسين إصدار جوازات السفر وإدارتها؛
- مراقبة قضايا الهجرة وإدارتها؛
- التخطيط للوظائف الانتخابية والتحقق منها وإدارتها (تشكيل المكاتب الانتخابية وتسجيل الناخبين، والتحقق من قواعد البيانات وتحديثها)؛

٢' حماية الأطفال والنساء من الانتهاكات والاستغلال

- ترسيخ هويات الأطفال (الحق في الحصول على الاسم والجنسية والنسب،...)
- الإدارة السليمة لحالات التبني والاعتراف بالبنوة وإقرارها...؛
- تحديد هوية الأطفال المسيبين/الأيتام (بما في ذلك الأطفال الذين فقدوا آباءهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)؛
- حماية الأطفال من الممارسات التقليدية الضارة (الزواج المبكر/ زواج الأطفال، وإهمال الأطفال الذين يعانون من تشوهات خلقية،...)
- ترسيخ الحقوق في الحصول على بعض الاستحقاقات (المنح المخصصة للولادة، ورعاية الأطفال، وعلاوة الأسرة، وعلاوة الإعاقة،...)
- حماية الأطفال من العمالة، والتجنيد، والاتجار، والبيع،...؛
- حماية حقوق المرأة أثناء الزواج؛
- حماية حقوق الأطفال والنساء عند فسخ الزواج؛

٣' إدارة القضايا المدنية والقضايا الجنائية ذات الصلة في المحاكم:

- الإشراف على القضايا المعروضة على المحاكم فيما يتعلق بإثبات الأبوة والأمومة؛
- إدارة القضايا المعروضة على المحاكم فيما يتعلق بالقصر؛

- إدارة القضايا المعروضة على المحاكم فيما يتعلق بالأحداث الجانحين (بما في ذلك الجرائم التي تؤدي إلى عقوبة الإعدام)؛
- إعلان عدم وجود الأشخاص وإنهائهم؛
- إدارة قضايا الزواج المعروضة على المحاكم؛
- إدارة قضايا الطلاق المعروضة على المحاكم؛
- إصدار شهادات الوفيات، وخاصة في القضايا الجنائية؛
- إثبات الهوية وتغيير الاسم.

‘٤’ تقديم الخدمات في مجال الصحة العامة والتعليم:

- رعاية الأمهات بعد الولادة والأطفال بما في ذلك التغذية ومتابعة حالات الأطفال منخفضي الوزن عند الولادة؛
- البرامج الصحية العامة الأخرى مثل توفير التطعيم ومتابعته، والأطفال المولودين بعيوب خلقية، والأطفال المعاقين جسدياً، والخدج الذين لم يشرف عليهم أطباء، وحضور التعقيدات المرتبطة بالولادة وخدمات تنظيم الأسرة، ...، وغيرها
- رصد الأمراض المعدية ومكافحتها بما في ذلك اتخاذ تدابير للعثور على حالات الإصابة بالأوبئة وحماية كافة الأشخاص ذوي الصلات المحتملة بها لأغراض التدخل؛
- رصد التسجيل في المدارس وتقييم تغطية التعليم الابتدائي للجميع على كافة المستويات؛

‘٥’ توفير الإحصاءات الصحية الحالية والمستمرة والإحصاءات الديمغرافية:

- توفير تقديرات السكان الحالية والتوقعات المستقبلية بدءاً من أصغر الوحدات الإدارية التي لها قيمة فيما يخص تخطيط التدخلات الإنمائية المختلفة مثل الرعاية الصحية الأولية، والتعليم، وتنظيم الأسرة، والتغذية، والإسكان العام وغير ذلك ورصدها وتقييمها؛
- إعداد المؤشرات الديموغرافية والصحية والاستعانة بها (معدل وفيات الرضع والأطفال، والوفيات النفاسية، ومعدل الوفيات المحددة الأسباب، ومؤشرات الخصوبة، ومتوسط العمر المتوقع ...) لكافة الوحدات الإدارية؛
- التحقق من عدد السكان ونتائج التعدادات السكانية وإقرارها؛
- تحسين جودة التعدادات والبيانات المنقولة عن الاستقصاء بالعينات؛
- إنشاء سجلات السكان الوطنية وقواعد البيانات وصيانتها،
- إنشاء وصيانة تصنيف أسباب الوفيات وفقاً للتوصية الدولية (حالياً التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض وما يتصل بها من مشاكل صحية، التلقيح العاشر).

٦' قياس الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها:

بناء مصادر البيانات التقليدية الكفيلة بتوليد تدفق الإحصاءات بالنسبة لمعظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (على سبيل المثال قياس مؤشرات تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وخفض معدل وفيات الأطفال، وإدخال تحسينات في مجال صحة الأم، وخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض).

٧' توفير مُدخلات عن الأوبئة وغيرها من المدخلات المشتقة من بيانات البحوث

توفير سجلات الحالة المدنية واستخدامها في البحوث العلمية في مجال الدراسات الطولية الاستطلاعية وذات الأثر الرجعي في مجالات الصحة، والبيئة وعلم الأنساب، وغيرها.

المرفق ٣: نُظْم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تحرز التقدم في أفريقيا - العبور إلى مرحلة العمليات

| | | | |
|---|--|--|---|
| التعهدات المستقبلية | جنوب أفريقيا (كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢) | أديس أبابا (آب/أغسطس ٢٠١٠) | دار السلام (حزيران/يونيه ٢٠٠٩) |
| | الدورة السابعة للندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات والمؤتمر الوزاري الثاني | [مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني] | [حلقة عمل إقليمية بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية] |
| ما بعد سنة ٢٠١٥ | المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) | |
| ضمن إطار الأجل المتوسط [حتى سنة ٢٠١٥] | بدء العمليات، والعمل نحو تحقيق الاستدامة واستعراض الانجازات | تعهد مديرو المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبار التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مجال تركيز إقليمي على مدى السنوات الخمس المقبلة | انخفاض مستوى الوعي والإقرار |
| بدء العمليات، والعمل نحو تحقيق الاستدامة واستعراض الانجازات | يجتمع الوزراء في أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | عملت المكاتب الإحصائية الوطنية وسلطات التسجيل المدني على دعم تنفيذ الإعلان الوزاري | لا يوجد التزام سياسي |
| بدء العمليات، والعمل نحو تحقيق الاستدامة واستعراض الانجازات | يجتمع الوزراء في أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | تأخذ المكاتب الإحصائية الوطنية وسلطات التسجيل المدني زمام المبادرة من منظور الإحصاءات الحيوية | انعدام الملكية القطرية والقيادة |
| الشروع في العمل التقني استخدام المواد المطوّرة على المستويين الإقليمي والدولي) | تقوم الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات بالمساهمة في الاجتماع الوزاري وتقديم الدعم التقني والقيادة | شرع الاحصائيون والديمغرافيون والمكلفون بالتسجيل في إنجاز الأنشطة الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | إهمال من الناحية الفنية |
| استخدام المواد التقنية ، بما في ذلك الأدوات المفاهيمية والتشغيلية لتقديم النواتج في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | يجتمع الوزراء في أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | إعداد خطة إقليمية على المدى المتوسط في مجال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يجري تنفيذها في منظور أوسع في إطار النظم | تصورات ضيقة وعدم وضوح المفاهيم والمنهجيات |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لا يوجد تعاون ولا تكامل بين الأجهزة الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | أعربت اللجنة الإحصائية الأفريقية والندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات عن التزامها بالعمل وفقاً للمبادرة | الالتزام بتحويل التركيز من التعداد السكاني لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | يجتمع الوزراء في أيلول /سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | زيادة التعاون واستمراره بين سلطات التسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الصحة |
| عدم وجود أفكار مبتكرة في المنطقة | اقترح نُهج وطرائق جديدة والتقدم في التنفيذ والالتزام الوزراء بتقديم الدعم | إنشاء الفريق الرئيسي بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على المستوى الإقليمي ليضم الجهات الفاعلة الرئيسية | يجتمع الوزراء في أيلول /سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | استمرار التعاون والتنسيق بين الأعضاء الحاليين للفريق الرئيسي وإشراك أعضاء آخرين |
| لا يوجد برنامج إقليمي | وافق الوزراء على الخطة الإقليمية المتوسطة الأجل | تقوم المنظمات الإقليمية بقيادة العملية | يجتمع الوزراء في أيلول /سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | استمرار الدور القيادي للمنظمات الإقليمية والحفاظ عليه |
| لا يوجد منتدى إقليمي للسياسة العامة | أنشئ المنتدى الوزاري ليكون منبراً إقليمياً دائماً | وسيتم تعريف المكاتب الإحصائية الوطنية وسلطات التسجيل المدني ووزارات الصحة بالنهج والأساليب الجديدة | يجتمع الوزراء في أيلول /سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | مواصلة تنفيذ الأفكار والمنهجيات والأدوات المبتكرة |
| لا يوجد منتدى تقني إقليمي | إنشاء منتدى الخبراء الذي يعد للاجتماع الوزاري | ستتحمل المكاتب الإحصائية الوطنية وسلطات التسجيل المدني ووزارات الصحة المسؤولية عن إنجاز الخطة المتوسطة الأجل | يجتمع الوزراء في أيلول /سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ووضع توجيهات السياسة المستقبلية | بدء العمليات، والعمل نحو تحقيق الاستفادة واستعراض الانجازات |
| لا توجد مبادئ توجيهية تقنية وتشغيلية إقليمية | أقرت ضرورة إقرار مبادئ توجيهية تشغيلية إقليمية والتزم الوزراء بتقديم الدعم | أصبحت الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات بمثابة المنبر الإحصائي الإقليمي المكلف بتعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | يجتمع الوزراء للمرة الثانية ويضعون توجيهات السياسة العامة المستقبلية | بدء العمليات، والعمل نحو تحقيق الاستفادة واستعراض الانجازات |
| لا يوجد تقييم لحالة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية | وافق الوزراء على إجراء تقييم شامل | أصبحت الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات بمثابة المنتدى التقني الإقليمي | يجتمع الوزراء للمرة الثانية ويضعون توجيهات السياسة العامة المستقبلية | بدء العمليات، والعمل نحو تحقيق الاستفادة واستعراض الانجازات |
| المرحلة الأولى: مرحلة إعادة التوجيه | المرحلة الثانية: المرحلة التحضيرية | المرحلة الثالثة: المرحلة التشغيلية | | |

المرفق ٤ : مواضيع /مجالات تركيز الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات والمؤتمر الوزاري والصلات القائمة بينهما

| السنة | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات/ المؤتمر الوزاري | الموضوع العريض أو مجال التركيز المقترح | المكان (البلد) |
|-------|--|--|----------------|
| ٢٠١٢ | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات المؤتمر الوزاري | "تحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا" | جنوب أفريقيا |
| ٢٠١٣ | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات | "توحيد تصنيفات أسباب الوفيات وإحصاءاتها في أفريقيا" | كوت ديفوار |
| ٢٠١٤ | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات المؤتمر الوزاري | "تشجيع استخدام سجلات الحالة المدنية لدعم النهوض بالحكم الرشيد في أفريقيا" | |
| ٢٠١٥ | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات | "تقييم تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الإقليم الأفريقي" | |
| ٢٠١٦ | الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات المؤتمر الوزاري | "تشجيع استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات في تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا" | |
| ٢٠١٨ | المؤتمر الوزاري | "تقييم تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الإقليم الأفريقي" | |
| ٢٠٢٠ | المؤتمر الوزاري | "رفع كفاءة التكامل بين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية" | |